المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19 et 20/03/2016

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

16/7772

الرباط تحتضن الدورة العاشرة لمهرجان السينما والإعاقة

■ فنن العفاني

تنطلق بمدينة الرباط الدورة العاشرة لمهرجان السينما والإعاقة، في الثلاثين من مارس الجاري وتمتد إلى غاية الثاني من أبريل القادم، وذلك تزامنا مع إحياء اليوم الوطني للمعاق، حيث سيكون عشاق الفن السابع على موعد مع ما يناهز 30 فيلما وكبسولة تقارب كلها قضايا الإعاقة في مختلف مظاهرها، وهي أعمال لمخرجين ينتمون لنحو 10 دول من الجهات الأربع للعالم.

ويتوخى المهرجان في دورته العاشرة التي ترفع شعار "كرامتي حقي"، إلى التحسيس بضرورة السمو بظروف عيش الأشخاص في وضعية إعاقة وبالثقافة الدولية لحقوق الإنسان انسجاما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن "كل البشر يولدون أحرارا وسواسية في الكرامة والحقوق"، فضلا عن تكريس موقعه كإحدى الفعاليات الثقافية الاجتماعية، وكمحطة لإثارة النقاش حول إشكالية الإعاقة داخل المجتمع بين مهنيي الفن السابع وعشاقه، ومهنيي الصحة والتربية والتعليم والمجتمع المدني المهتم بقضايا الإعاقة.

وقال الدكتور حسن بنخلافة رئيس مهرجان السينما والإعاقة خلال ندوة صحفية نظمتها جمعية أنديفيلم" مساء أول أمس الخميس بمقر المركز الاجتماعي الأمير مولاي رشيد بالرباط، "إن هذه الدورة التي تنظم تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، تحظى بدعم اللجنة الخاصة بدعم المهرجانات، والمركز السينمائي المغربي، وأن منظمي الدورة يحدوهم طموح لإقامة نقاش بناء حول الإعاقة من شأنه أن يعني الحركة الثقافية وبخاصة السينمائية".

وأوضح أن المهرجان ليس موجها فقط للأشخاص المعاقين، بقدرما هو مهرجان يطرح إشكالية الإعاقة ويقوم بالتحسيس بوضعية الإعاقة، ويتوجه للجمهور العريض، وخاصة مهنيي السينما للاهتمام أكثر بقضايا الإعاقة بتنوع أوجهها".

وأفاد بخصوص تيمة الدورة العاشرة والفعاليات التي ستحتضنها قاعة الفن السباع وسط العاصمة الرباط وفضاءات المكتبة الوطنية، أنه سيتم تنظيم مسابقة دولية لأفلام قصيرة لها علاقة بالإعاقة، ومسابقة دولية لكبسولات تحسيسية في موضوع الإعاقة أيضا أنجزها تلاميذ ثانويات من المغرب، وتحديدا المتواجدة بكل من عين عودة، والخميسات، وسلا والرباط، فضلا عن أعمال من إنتاج تلاميذ ثانويات بكل من فرنسا وإيطاليا.

وأبدى المتحدث ارتياحا لبلوغ المهرجان دورته العاشرة، وذلك بفضل مساندة قوية من عدد من الفاعلين يشير بنخلافة، منوها في هذا الصدد بالتحاق المجلس الوطني لحقوق الإنسان كشريك داعم للمهرجان، خاصة والمهرجان الذي يتضمن برنامجه تنظيم عدة أنشطة موازية للعروض السينمائية، فهو يروم التعريف بالمشاكل التي تعرقل حياة الأشخاص في وضعية إعاقة وإبراز متطلباتهم من خلال عرض إبداعات في مجال السينما للأشخاص الحاملين لإعاقة.

وأعلن أن الدورة ستشهد بذلك تنظيم ندوة فكرية حول "الحق في الكرامة وتأثيره على صورة الأشخاص في وضعية إعاقة ومشاركتهم الاجتماعية"، ينشطها البروفيسور محمد الدكالي، وكاترين سورولا عن جمعية "نجم وعربة"، كما ستنظم مائدة مستديرة حول "الفيلموغرافيا المغربية التي تناولت الإعاقة"، فضلا عن تنظيم "درس سينمائي/ ماستر كلاس" حول "نقط الالتقاء والاختلاف بين الوصلات التحسيسية والوصلات الإشهارية "تنشطه المخرجة والمنتجة الإيطالية "كرازيا أوزاي".

19 20 03 2016
Conseil national des droits de l'Homme

المغربية الصحراء

«تحالف ربيع الكرامة» يدعو إلى تعديل مشروع قانون العنف ضد النساء

3/93339

ليلى أ.

عبر "تحالف ربيع الكرامة" عن غضبه وإدانته لمصادقة الحكومة، أول أمس الخميس خلال مجلسها الحكومي الأسبوعي، على مشروع "قانون العنف ضد النساء"، "رغم "الانتقادات الوجيهة والموضوعية، التي تقدم بها التحالف". وسجل التحالف، المكون من عدد من الجمعيات النسائية والحقوقية، أن "جوانب النقص في المشروع شملت منهجيته ولغته، واختزاله في مجرد تعديلات جزئية وسطحية للقانون الجنائي وللمسطرة الجنائية، ثم النقص الفظيع في تعريف العنف، وغياب تصور لتجريم جميع أشكال العنف وأفعاله والعقاب عليها، بما يراعي خصوصية تلك الجرائم التي تستهدف النساء بسبب جنسهن، مما أفضى إلى عدم تجريم الكثير من أفعال العنف النفسي والاقتصادي والاغتصاب الزوجي، وشبه غياب لتدابير الحماية وتقييد دور الجمعيات النسائية المهتمة بظاهرة العنف ضد النساء في التنصب للمطالبة بالحق المدني في القضايا المعروضة على القضاء، بل وإقصائها من آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف". واعتبر التحالف أن "إصرار الحكومة على المصادقة على مشروع قانون في آخر مدة من ولايتها وقبيل الاستحقاقات الانتخابية التشريعية، لاينسجم مع ما نص عليه الدستور من حظر للتمييز بسبب الجنس وللعنف أيا كان مصدره، ومن مساواة كاملة بين النساء والرجال، ولا يتلاءم مع التزامات المغرب الدولية في مجال الحقوق الإنسانية للنساء، ولا يقدم جوابا قانونيا ناجعا لظاهرة العنف التي تتعلق بأزيد من نصف المجتمع، ولا يراعي آراء باقي المؤسسات الدستورية في هذا الباب، سيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، وأن مصادقة الحكومة على المشروع "يفصح عن محاولة لإضعاف الدستور، وانتكاسة سياسية وحقوقية بجميع المقاييس، ومجازفة بما حققه المغرب من مكاسب تشريعية جزئية".

ودعا التحالف الأحزاب السياسية الديمقراطية والنقابات وكافة جمعيات المجتمع المدني وجميع القوى الديمقراطية الحية إلى التصدي له، مطالبا بالتراجع عن المصادقة وفتح نقاش وطني لإصدار قانون يتوفر على "مواصفات وشروط التشريع الكفيل بالحد من الإفلات من العقاب في جرائم العنف ضد النساء، وتوفير الحماية للضحايا، وضمان حقهن في الأمن القانوني وفي العدالة".

كما دعا البرلمان إلى "تحمل مسؤوليته التاريخية تجاه ظاهرة العنف المسلط على النساء، وما يؤدي إليه من انتهاك لحقوقهن الإنسانية، بتعديل المشروع بصفة شمولية شكلا وموضوعا، والاستجابة لمطالب التحالف، والأخذ بآراء واقتراحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان".